

مراجعات في الكتب

دكتور فهد أبو خضرة: ابن المعتز الرجل ونتاجه الأدبي، منشورات، "الكروم"،
إصدار مكتبة ومطبعة السروجي للطباعة والنشر - عكا،
١٩٨١، ٥٧٢ صفحة من القطع الكبير .

دراسة شاملة للأثير الشاعر عبدالله بن المعتز ولنتاجه الأدبي، تتسم
بالتقصي والتحري والتروي والدقة والأمانة والموضوعية العلمية التي تبعد كل
اندفاع عاطفي يقود إلى إطلاق الأحكام العامة التأثرية البعيدة عن روح
البحث والتحليل الموضوعيين. وهي في الأصل رسالة الدكتوراة التي كتبها المؤلف -
ولأول مرة في تاريخ الجامعة العبرية - باللغة العربية، وكان قد أعدها بإرشاد
البروفسور . شنعار .

نعم، إن المنهجية الموضوعية العلمية الصارمة، التي أخذ الباحث نفسه
بها، تضيء - في بعض الحالات - صفة الجفاف والرتابة على ما يقدمه من
دراسة (الإحصائيات العامة للأوزان الشعرية والوسائل البلاغية، مثلاً)، لكن
لا بد في دراسة كهذه، تنزع إلى الشمول، من مثل هذا الأمر حتى ولو كان
على حساب الطلوة. أضف إلى ذلك أن هذه المنهجية هي التي أتاحت
للدارس الوصول إلى ما وصل إليه من نتائج يطمئن القارئ إليها ويقبلها
لوضوحها ولقيامها على حقائق ودلائل ثابتة وبيّنة .

والدكتور أبو خضرة يتلافى بهذا بعض ما وقع فيه سابقوه من أخطاء.
عند دراستهم لابن المعتز ولأعماله . ولقد أشار إلى ذلك في المقدمة، عند
استعراضه - استعراضاً نقدياً تاريخياً - لكل الدراسات التي تناولت ابن المعتز،
حيث يطلق القارئ على المجهود الذي بذله الدارسون في هذا المجال،
وعلى ما وقعوا فيه من هفوات وأخطاء، وعلى الثغرات التي يجب أن تسد .

وبالتالي فهو ينهي مقدمته بتحديد مهمته الرئيسية في عمله هذا وهي: دراسة الديوان دراسة شاملة، وتلخيص ما جاء حول أعمال ابن المعتز النثرية، واتمام البحث فيها، راسيا الى "ابراز دور ابن المعتز ومكانته في تاريخ الأدب العربي، وتوضيح خصائصه، وتبيان ما اذا كان قد طبق عمليا في شعره ونثره ما طالب به نظريا في نقده" (ص ٦ - ٧) . وجاءت اقسام الكتاب وفصوله بعد ذلك لخدمة هذه الأغراض ويمكن القول انها وقت بالمطلوب على خير وجه .

ففي القسم الأول (ص ١١ - ٢٩) يمهد الدكتور أبو خضرة بعرض موجز لعصر ابن المعتز وبيئته (الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والعقلية) ، مشيرا الى اهم ما في ذلك من خصائص وعوامل كان لها اثر على ابن المعتز ونتاجه وآرائه ومواقفه، معتمدا في ذلك على المصادر القديمة والمراجع الحديثة لكن دون ان يشعر بحاجة الى التوسع في الموضوع ففي الأبحاث الحديثة ما يغنيه عن ذلك .

ثم يتناول في القسم الثاني (ص ٣١ - ٨٧) ابن المعتز الرجل بشي من التوسع والشمول والدقة . فيعرض صورة تكاد تكون مكتملة لأسرته ولسيرته حياته على مراحلها المختلفة، مشيرا الى سنوات عزه وشقائه، والى علاقاته بالخلافة وبالوزراء والى حياته السياسية والأدبية، باتا في امور تضاربت حولها الآراء، مقدما للقارى ما يمكن اعتباره فصل الخطاب في هذا الموضوع: تاريخ ميلاده (ص ٤٤ - ٤٨) ، ثورته، خلافته، مقتله و زمن ذلك (ص ٦٤ - ٨٠) ، ثم ينهيه برسم شخصية ابن المعتز وابراز اهم قساماتها الجسمية والنفسية وحتى الجنسية .

ومع ان الكاتب لا يعتمد في ذلك على شعر الأمير العباسي - فهو ليس من انصار مدرسة سانت بييف والعقاد النقدية - فانه يجد بعض ملامح ابن المعتز الشخصية وبعض ظروف حياته في شعره، فابن المعتز - في نظر كاتبنا - من ابرز الشعراء الذين استغلوا القصيدة، وليس المقطوعة فحسب، للتعبير عن احساسهم الذاتية* (ص ٥٢٨) وهو "يتحدث عن ظروف حياته بكثير من الصدق والصراحة وكأنه يكتب سيرة حياته في لقطات متناثرة" (ص ٢٢٥) . لكن المؤلف - كشاعر يمارس عملية الخلق الأدبي - يحي ويذكر حقيقة "تعذر الجزم في ما اذا كان الشاعر يتحدث عن ناحية ذاتية فعلا أم انه يعالج معنى من المعاني الشعرية" (ص ٨٢) . لذا فانه يفضل الرجوع الى المصادر القديمة والأبحاث الحديثة والاعتماد عليها .

أما القسم الثالث (ص ٨٩ - ١٢٥) فيخصه الكاتب لئثر ابن المعتز، فيقدم في الفصل الأول منه مسردا نقديا، شاملا ودقيقا، لأعمال ابن المعتز النثرية. وهو يتبع في ذلك المنهج المتعارف عليه في أوساط مورخي الأدب. فيقدم التفاصيل والمعلومات العامة حول كل عمل فيما يتعلق بالمجالات التالية:

- أ - الاسم المتعارف عليه للمؤلف .
- ب - أسماء أخرى .
- ج - تاريخ التأليف، إذا عرف .
- د - المراجع التي تذكر المؤلف، مرتبة ترتيبا زمنيا .
- هـ - مخطوطات الكتاب وأماكن وجودها .
- و - طبعات الكتاب .
- ز - تعليقات أو تلخيصات أو ترجمات للكتاب، إذا وجدت .
- ح - أهم البحوث والإشارات التي تدور حوله .
- ط - ملاحظات عامة .

وكان كراتشكوفسكي قد قام في سنوات العشرين بمحاولة لاحصاء أعمال ابن المعتز، لكن قائمته أصبحت ناقصة .

وكاتبنا في كل ذلك يلخص ما هو معروف، لكنه يتم البحث في هذا المجال أحيانا، مقدما آراء أصيلة، خاصة فيما يتعلق بأهداف تأليف ابن المعتز لبعض أعماله (مثلا ص ٩٦، ١٠١). كما أنه يصحح بعض الأخطاء التي وقع فيها بعض الباحثين (ص ١٠٥ - ١٠٨، ١١٧) .

أما الفصل الثاني من هذا القسم فيتناول فيه المؤلف أسلوب ابن المعتز في نثره، عارضا لأهم سماته التي تميزه عن غيره من الأساليب، ومشيراً إلى ما يربطه بالأسلوب المنتشر في عصره. ودراسته تلتقي - هنا أيضا - مع دراسات سابقة، لذا فهو يشير إليها ويصوب ما جاء فيها من آراء (ص ١٢١ - ١٢٢، ١٢٤ - ١٢٥)، لكنه يضيف عليها ملاحظات هامة حول أسلوب ابن المعتز النثري، مما يجعل من فصله القصير هذا استعراضا شبيها متكامل لهذا الموضوع .

أما القسم الرابع، وهو أكبر الأقسام على الإطلاق (ص ١٢٧ - ٤٧٩)، والقسم المركزي في هذا البحث، فيدرس فيه الدكتور أبو خضرة ديوان ابن المعتز على أبوابه العشرة، دراسة تحليلية مفصلة وشاملة، تتناول الشكل والمضمون في شعر ابن المعتز. وهو يفرّد لكل باب فصلا خاصا متعبا في

ترتيب فصوله ترتيب ابواب الديوان في رواية الصولي . وتتفاوت هذه الفصول في الطول (من ٢٠ الى ٤٥ صفحة) ، ومدى طول الفصل لا يتطابق في الأساس بحجم الباب في الديوان . وخير مثال على ذلك باب الطرديات ، فهو من اقل ابواب الديوان مادة ، الا ان الفصل الذي تناوله بالبحث يكاد يكون من اطول الفصول . وكذلك الأمر بالنسبة لباب المراثي . وانما يترتب طول الفصل او قصره على ما في الباب من خصائص معنوية وشكلية ، وعلى الصلة بين المعاني وشخصية ابن المعتز وحياته ومواقفه من ناحية ، وعلى دوره في هذا الباب ومكانته (ما ادخله من تغييرات واضافات على ما كان معروفا منذ الجاهلية حتى عصره) ، من ناحية اخرى .

يسير الكاتب في معظم هذه الفصول حسب خطة واحدة : فهو يشير اولاً الى عدد قصائد الباب ومقطوعاته ، ثم يبحث سببى القوائد (حيث يبرز ظاهرة انقسامها الى اجزاء : مقدمة ، مواضع فرعية ، والموضوع الرئيسي ، او الى : مقدمة وموضوع رئيسي ، ويشير الى عدد الأبيات في كل جز' و "النسبة بين الأجزاء" من ناحية الطول ، والربط بينهما) ، ويبحث بعد ذلك المعاني المطروقة في كل قسم من اقسام القوائد وفي المقطوعات ، وهو يفصل في ذلك ويتوسع ويشير الى ما له صلة بحيات الشاعر وباحواله الشخصية ، والى التأثير الجاهلي عليه - حيث يجده . ثم يتناول الخصائص الشكلية والفنية : اللغة ، والوزن ، فيقدم في كل باب قائمة بالبحور المستعملة وعدد المرات التي يستعمل فيها كل وزن ، مستنتجا انه لا صلة ثابتة بين الوزن والموضوع وان ابن المعتز يميل الى البحور الطويلة ، الا انه يستعمل كل البحور (ص ١٥٦ ، ٢٣١ ، ٢٩٤ ، ٤٢٤) ، ويميل في "الزهديات" الى البحور القصيرة والى تقصير البحور الطويلة (٤٧٦) . ثم يتناول الكاتب القافية ، فيشير الى ظاهرة الاعنات في بعض ما نظم ابن المعتز ، او الى بعض ما عيب عليه في مجال القافية) .

ثم يتوسع في الحديث عن الخصائص الشكلية والبلاغية ، وهو يقدم هنا ايضاً وفي كل باب قائمة بالوسائل البلاغية واحصاء لعدد المرات التي ظهرت فيها كل منها ويشير الى دور ابن المعتز وابداعه في استعمال البديع في الشعر والى ميله الى "التشبيه للتشبيه" احياناً ، واثره على الشعر العربي بعده في هذا المجال .

وبالرغم من ان الباحث لا يسعى الى اثبات فكرة اساسية في هذه الأيوان، فهو لا يحمل الى القارىء اية نظرية مركزية ليحمل على اثباتها، الا ان القارىء المدقق يخرج ببعض الأفكار الواضحة والمثبتة فيما يتعلق بموضوع مبنى القصائد، ويتوجه ابن المعتز الى المقطوعات، واعتماده الشعر للتعبير عن ذاته، والاعتدال في استعمال الوسائل البلاغية، وموقفه الوسط بين القدماء والمحدثين فيما يتعلق بالنظم، معنى وشكلا .

اما القسم الخامس (٤٨١ - ٥٢١) فيخصه المؤلف لعرض مواقف ابن المعتز وآرائه، مثل موقفه من السلطة ونقده له، وموقفه الحزبي السياسي، وموقفه الديني، وموقفه من الشعوبية، وآرائه الاجتماعية، وآرائه الأدبية في النقد وفي البيان، وآرائه في الموسيقى . وفي كل هذا تتجلى اصالة الباحث في استنطاق اعمال ابن المعتز الشعرية - مع الخذر الشديد - والنثرية، الى جانب المصادر الأدبية والتاريخية القديمة، ليخرج على القارىء بعرض دقيق وواضح لأراء ابن المعتز ومواقفه . فهو يبرهن مثلا ان خصومة ابن المعتز مع الطالبيين قامت على اساس حزبي فقط، فلم يظهر في اعماله اي اثر لصراع عقائدي مع الشيعة، وان خصومته هذه مع الشيعة لم تؤثر على موقفه الايجابي من علي - وبهذا يتبنى ابن المعتز موقف البيت العباسي ويدافع عنه في شعره .

كذلك احسن الكاتب، في مجال عرضه لأراء ابن المعتز الأدبية، في ابراز موقفه المعتدل من القديم والحديث وتوضيح ذلك وبرهنته . وهو يعتبر ابن المعتز رئيسا "لمذهب الوسط"، ويقترحه مذهبا ثالثا، الى جانب مدرسة القدماء ومدرسة المحدثين (٤٩٢ - ٥٠٥، ٥٣٩) . كما ان الباحث استطاع - باعتماده على نقد الشاعر لأبي تمام، وعلى كتبه المختلفة - ان يحدد آراءه في الشعر: ما يراه من المحاسن وما يعتبره من المساوي، ما يمدح لأجله الشاعر وما يؤخذ عليه . ثم حاول ان يستنتج من ذلك مقاييس ابن المعتز النقدية، وهي محاولة جديرة بالتقدير، الا انه - على ما يبدو - رغبة منه عن التفريعات والدخول في الجزئيات - يعرض هذه المقاييس في اطار مجالات خمسة هي: اللفظ والمعنى، الناحية البلاغية، الصدق والأخلاق، الموازنة بين الشعراء والسرقا .

وبالرغم من كل ما قاله المؤلف عن نشاط ابن المعتز النقدي، فإننا نجد - لحذره ولابتعاده عن اطلاق الأحكام العامة - يقرر "بانه من السخف الادعاء بان ابن المعتز كان احد النقاد الذين ارسوا قواعد النقد الأدبي على اساس منهجي، او الذين ساروا في احكامهم على خط موضوعي متين". لكنه مع ذلك يدعو الى عدم تجاهل دور ابن المعتز في النقد اذ هو - في نظره - "اظهر ممثل لطائفة الشعراء النقاد في تلك الفترة، هذه الطائفة التي ساهمت مساهمة فعالة - الى جانب الأدباء - في توجيه النقد وجهة جديدة، تختلف عما ساد عند اللغويين والنحويين" (ص ٥١٧ - ٥١٨). ويرى الكاتب ان اهم دور لابن المعتز في هذا المجال هو وقوفه على رأس مدرسة الاعتدال وتطويره لهذا الخط الفريد" (ص ٥١٨).

وبالرغم من ان القارئ لهذا الفصل خاصة، وللكتاب بشكل عام، يمكنه ان يخرج بفكرة عامة عن مفهوم ابن المعتز للشعر وطبيعته والمشاعر ودوره، الا أننا نشعر بالفراغ الكبير الذي يتركه غياب فصل يحالج هذا الموضوع بتوسع، يعرض فيه الكاتب - الذي بذل مجهودا كبيرا في بحثه هذا، والذي تعمق في دراسة أعمال ابن المعتز وتعرف اليه عن كثب - نظريته الخاصة التي توصل اليها في هذا المجال. ولعل الأستاذ الباحث يتنبه لذلك فيتحننا بدراسة متممة تسد هذا النقص.

ويجمل الباحث، في القسم السادس والأخير (ص ٥٢٥ - ٥٤٢)، دور ابن المعتز ومكانته في الشعر والنقد. فيستعرض أولا آراء القدماء في دوره ومكانته في الشعر على ابواب المختلفة، وفي البيان واستعمال البديع، وفي النقد، فيذكر عبارات الاكابر والتقدير التي حظي بها ثم يلحقها بما ورد في اقوالهم من ماخذ (ص ٥٢٥ - ٥٢٢). ومن اقوالهم هذه يستنتج الكاتب ان ابن المعتز ابتعد في شعره - الى حد كبير - عما رآه عيبا في الآخرين، وان ذلك يعني انه حاول ان يطبق نظرياته النقدية على شعره، وانه نجح في ذلك الى حد ما، ولكنه لم يسلم احيانا من المآخذ ومن الوقوع في ما نهى عنه الآخرين (ص ٥٢٢).

ثم يستعرض آراء المعاصرين في ابن المعتز، ودوره ومكانته (ص ٥٢٢)، مشيرا الى الأخطاء البارزة التي وقع بعضهم فيها (ص ٥٢٤ - ٥٢٥). ثم

يجمل ما كان أورده في نهاية كل فصل من الفصول التي خصصها لأبواب الديوان حول دور ابن المعتز، خاصة فيما يتعلق بدوره في "الإضافات إلى بعض الأبواب القائمة" ودوره في المعارضات واستغلال القصيدة للتعبير عن نفسه، وزعامته الاعتدال في النقد العربي . وهو بهذا يشير إلى ما لم يشر إليه القدماء أو المعاصرون، محددًا ومبرزًا - بشكل واضح - دور ابن المعتز ومكانته في الشعر والبيان والنقد والتأليف النثري . ولا شك أن اطلاع المؤلف الواسع على الأدب العربي عامة، والشعر ونقده بشكل خاص، من ناحية، ومعرفته، المحيطة والعميقة، بأعمال ابن المعتز، من ناحية أخرى، هما اللذان أتاحا له الوصول إلى ما وصل إليه من نتائج قيمة، سواء كان ذلك في مجال ما قدمه من آراء أصيلة أو في مجال تصويبه لبعض ما جاء في الأبحاث الحديثة أو تخطئته لذلك ورفضه له .

إن ما قدمه الدكتور أبو خضرة في هذا الكتاب لإسهام عظيم ليس في دراسة ابن المعتز وأعماله فحسب، بل في دراسة الشعر العباسي بشكل عام . فالقسم الرابع من دراسته يعتبر نموذجًا يحتذى في مجال دراسة أي ديوان شعر كان، كما أن دراسته ككل تشكل مرجعًا هامًا وموثوقًا به لابن المعتز وإنتاجه الأدبي .

بقي علينا أن نشكر على محرري مجلة الكرمل الذين قرروا "نشر دراسات علمية مطولة تكون كل منها بمثابة ملحق لهذه المجلة" (كما جاء في التوطئة التي كتبها الزميل الأستاذ دافيد صيويح - محرر المجلة - لهذا الكتاب ص ١ - ٢) . فجاؤنا بكتاب الدكتور فهد حلقة أولى في سلسلة نرجو أن تطول، إذ إن في ذلك خدمة جليلة لمجال الدراسات الأدبية العربية في البلاد وخارجها .

أبراهيم جريس

רינה דרורי, הפואטיקה של החריזה בספרות הערבית הקלאסית, המכון
הישראלי לפואטיקה וסמיוטיקה על- שם פורטר, אוניברסיטת
תל- אביב, 1980

العنوان الانجليزي كما ورد في الكتاب وعلى غلافه :

Rina Drori, *The Poetics of Classical Arabic Rhyme*, The Porter Institute
for Poetics and Semiotics, Tel- Aviv University, 1980.

كتاب عن التقفية في الأدب العربي القديم فيه ٨٥ صفحة من القطع المتوسط،
أصدرته مؤسسة بورتر في جامعة تل أبيب عام ١٩٨٠. ويضم دراسة كانت
في الأصل أطروحة ماجستير قدمتها السيدة ريנה دروري .

في الكتاب وصف منهجي شامل لظاهرة التقفية مبني على تحليل دقيق
لمركبات القافية وملتزماتها، وذلك بواسطة دراسة متمنعة لعدد كبير من النصوص
الأدبية المقفاة . ويدور الفصل الأول حول الشعر فقط . وبما أن القافية، في
أكثر الأحوال، لا تنحصر في حرف الروي وحركته فحسب بل تتضمن نوعا
ونظاما معينين من الحروف والحركات قبل الروي وبعده، فإن هذه الدراسة
قد أسهبت في تحديد جميع مقتضيات التقفية ومقوماتها . والمعروف أن
القاعدة المتبعة في الشعر أن يكون الروي حرفا جذريا، وأن لا تتضمن القافية
أكثر من حرف جذري متكرر واحد (ص ١٧، ١٩) . ولكن الشعر لم يخل ممن
شد عن هذه القاعدة والتزم بقيود أخرى . ولذلك أضافت المؤلفلة تحليلا
لقوافي "لزوم ما لا يلزم"، ذلك النوع الذي التزم فيه أبو العلاء المعري
بتكرار حرفين جذريين في قوافي المقطوعة الواحدة (ص ٢٦ وما بعدها) .

وفي الفصل الثاني من الكتاب عرض نقدي موسع لما كتبه العلماء
العرب القدماء عن موضوع القافية، تبرز فيه المفاهيم الرئيسية حول الأصول
الثابتة والمتغيرة للتقفية كما تنعكس من المؤلفات التي خلفها عدد من هؤلاء
العلماء . أما الفصل الثالث فيتناول أصول التقفية في القرآن الكريم، ثم في
أنواع النثر المسجوع المستعمل في الرسائل والخطب والمقامات (ص ٥٥-٧٣) .
وينتهي الكتاب بتلخيص النتائج التي أدى إليها البحث، بلغة تتسم بالحذر
الذي لا غنى عنه في البحث العلمي .

ان الاستعراض المتحرري والشامل لمبنى القوافي ومقوماتها يقرب الموضوع

الى افهام القراء . فمن حيث النظام المبنوي للمقاطع (ص ١٩ - ٢٥) ، تستنتج المولفة ان هنالك خمسة نماذج من القوافي . وفيما يلي وصف لمقاطع النماذج الخمسة ، علما بان الروي يكون ، في اغلبية الشعر الكلاسيكي ، مقطعا مفتوحا يعتبر طويلا دائما :

- ١ - مفتوح طويل قبل الروي ، مثل : لقاء ، طلوعا - نقيعا .
- ٢ - مغلق طويل قبل الروي ، مثل : نجد ، نصرا ، بعدي .
- ٣ - مفتوح طويل يليه قصير قبل الروي ، مثل : فوارسا ، غياطل .
- ٤ - مغلق طويل يليه قصير قبل الروي ، مثل : ارنب ، مشزري .
- ٥ - قصيران قبل الروي ، مثل : الكتب ، اخدوا ، فهما .

ويتبع هذا التصنيف الدقيق الواضح بعض الملاحظات البالغة الأهمية . اذ لم يفت المولفة ان تنوه بأهمية المقاطع الطويلة في النماذج الأربعة الأولى . كما لم يفتها ان تؤكد بان حركة المقاطع القصيرة في ٢، ٤ و ٥ غير ثابتة ، اي ان الشاعر قد لا يلتزم فيها بنفس الحركة في القصيدة الواحدة (ص ٢٩) ، وان كانت الكسرة هي الحركة الغالبة على هذا المقطع في قوافي النوع الثالث لأسباب صرفية (ولكن فاتها ان تنتبه الى ان الأمثلة المرقمة ٤٢ وردت في غير محلها ، فالألفاظ : طولها ، ديولها الخ لا ينطبق عليها تعريف النوع الثالث الذي جاءت في نطاقه ، لأن المقطع القصير فيها لا يسبق الروي وإنما هو الروي بعينه ، ولذلك لا يجوز ان تتغير حركته في القصيدة الواحدة) .

وأهتارت المولفة الى ان في كل من النماذج الخمسة نظاما متميزا ثابتا لمبنى المقاطع ، وأضافت بان الشاعر يختار لقصيدته ما يشاء من هذه النماذج ولكن عليه ان يلتزم به ولا يغيره حتى نهاية القصيدة (ص ٢٤) . وأذا صح ذلك بالنسبة الى العلاقة بين الأنواع الأربعة الأولى التي لا يجوز مزج نوعين منها في نفس القصيدة ، فانه لا يصح دائما بالنسبة الى العلاقة بين النوعين الرابع والخامس . ففي بحر الرمل مثلا ، الذي ترد في نهايته فاعلن وفعلن معا ، يجوز مزج النوع الرابع مع النوع الخامس من القافية في القصيدة الواحدة (مثلا : فانقض ، فمض ، في قصيدة واحدة لأبي العتاهية ، ديوان ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١٢٩) .

- ١ قارن ما ورد على صفحة ١٧ و ٢٥ حول النهايات المورفولوجية .
- ٢ قارن أيضا ما جاء في صفحة ٤٤ حول شيوع التبادل بين قافية متداركة وأخرى متراكبة .

وقد يكون حرف الروي في القليل من الشعر الكلاسيكي جزءاً من مقطع مغلق، وبعبارة أخرى، يكون الروي حرفاً صامتاً (ساكناً) لا حركة عليه (ص ١٥، ٢٥، ٢٩). وهذا النوع من القافية الذي لا تتضمنه الأنواع الخمسة المذكورة تناوله القدامى في بحوثهم على الرغم من قلة شيوخه، فانهم تحدثوا عن القافية المقيدة و صنفوها الى ثلاثة نماذج مختلفة اشارت اليها الكاتبة (ص ٤٠)، وحبذا لو قدمت لنا وصفاً للنظام المقاطع في القوافي المقيدة كما وصفت النماذج الخمسة للقوافي المطلقة المتحركة الروي. ونحن لا نشارك دروري رأياً القائل بأن استخدام روي ذي حركة محددة مسبقاً يكاد لا يؤثر على المبنى النحوي للأبيات الشعرية (انظر ص ٧٩). ونعتقد بوجود فرق بارز من هذه الناحية بين قصيدة يلتزم الشاعر بحركة ثابتة في جميع قوافيها، وبين قصيدة تنتهي اواخر ابياتها بسكون (consonant).

والفقرة القصيرة المخصصة للقطع من شعر الوصف (ص ٣١ - ٣٢) تبدو لنا وكأنها غريبة على منهج الفصل الذي وردت فيه، وهي بالتالي تعجز عن اثبات ما افترضته المؤلف من ان هذا النوع يتميز عن غيره من انواع الشعر من حيث مبنى قوافيه. اما اثبات هذه الفرضية فيتطلب اجراءً فحس دقيق شامل لقوافي انواع الشعر المختلفة والمقارنة بينها. فالأمثلة القليلة التي اوردها لا تكفي للبرهنة على وجود ما اسماه "رغبة واعية" للتقليل من تباين الأصوات والاكثار من الحروف المتشابهة الجرس. نعم، اذا فحصنا قوافي الأمثلة المذكورة مقابل رقم ٦٥ (ص ٣٢) لوجدنا حرفاً مشتركة، بالإضافة الى الروي، بين الألفاظ التالية: شَقَقِ، اَرَقِ، يعشَقِ، مفرِقِ، مشرقِ، كالمشِينِ والرأِ والميم) ولكن من جرائ الزحاف في الوزن يختلف اللفظان الأولان عن الثلاثة الأخيرة من حيث المقاطع، اذ ان المقطع الثاني قبل الأخير فيهما هو مقطع مفتوح قصير بينما نجد مقطعا طويلا مغلقا في الثلاثة الأخيرة. اي ان لدينا مزج نوعين من انواع القافية (٥٥) حسب ترتيب المؤلف الموصوف اعلاه، الأمر الذي لا يدل على وجود "رغبة واعية" في تقليص التباين في جرس الألفاظ.

ولم تات الملاحظات السابقة للانتقاص من هذا البحث الهام الذي يتحلى بالجدية والدقة والتقصي والموضوعية. ونحن لا يسعنا الا ان نقدر السيدة دروري على الجهود التي بذلتها في اعداد هذه الدراسة، وعلى اقرارها بأن البحث الذي قامت به ينصب على نواح معينة من ظاهرة التقفية

ويترك نواحي أخرى لتبحث في المستقبل . ونشيد بما قد أكدته في المقدمة من أن تضييقها لمجال البحث يدعو إلى المزيد من التوسع والإضافات إذ أن دراستها هي "بداية العمل" (ص ١١) . ولكنها بداية حسنة واعدة على كل حال .

دافيد صيغ

* * *

ماتتياهو بيليد : الأفضوة التيمورية في مرحلتين، دراسة مقارنة لقصتي محمود تيمور "الشيخ سيد العبيط" و "ضريح الأربعين"، سلسلة دراسات ونصوص أدبية، جامعة تل أبيب، ١٩٧٧ .

من الأمور التي أثارت اهتمام دارسي أدب محمود تيمور عودة الكاتب إلى قصص ومسرحيات كان قد كتبها في مرحلة إنتاجه الأولى لصياغتها من جديد بالفصحى المنزومة من العامية، وقد حدا بالبعض إلى اعتبار مسألة اللغة الدافع الأوحده لعمله هذا بعد منحه جائزة المجمع اللغوي سنة ١٩٤٧ على قصصه المكتوبة بالفصحى . والواقع أن الصياغة الجديدة لا تقتصر على مسألة اللغة، وإنما تتعداها إلى أمور تتعلق بالمبنى ورسم الشخصيات، وهذا ما يشكل موضوع الدراسة المستفيضة للدكتور ماتتياهو بيليد التي تتركز على المقارنة بين الصياغة الأولى لقصة شيخ سيد العبيط وصياغتها الثانية في قصة ضريح الأربعين .

ويؤكد بيليد أن تيمور لم يقدم على إعادة كتابة قصصه الأولى بعد منحه الجائزة المذكورة وإنما قبل ذلك بكثير، فكتابه الوثبة الأولى الصادر سنة ١٩٢٧ يضم قصصاً قديمة، ومن ضمنها الشيخ سيد العبيط التي طبعت سنة ١٩٢٥، صيغت صياغة جديدة تحافظ على المضمون والفكرة مع اختلاف في الأسلوب والمعالجة . ويضيف : "أن المؤلف رسم من عملية الكتابة من جديد إلى تحسين قصصه وإلى تطويرها فنياً" (ص ٢) . فمن ناحية المبنى نجد أن الصياغة (أو النسخة) الثانية تتوخى التركيز وعدم الاطناب وهي تضم أقل من نصف صفحات النسخة الأولى، كما أن توزيع الحوادث في فصول يختلف تمام الاختلاف في النسختين . ففي النسخة الأولى يشتمل الفصل

الأول على نصف القصة من ناحية المضمون، أما في الثانية فتتوزع حوادث هذا الفصل على ستة فصول قصيرة . وهذا الاختلاف في هيكل القصة لا يقتصر على افعال تفاصيل كثيرة وردت في الصياغة الأولى، وإنما يتوخى التوازن في البناء القصصي بين مرحلتى حياة البطل . كما أن الكاتب أحدث تغييرا في الأسلوب، فبعد أن كانت النسخة الأولى تعتمد على شهادة الراوي وتسرد بضمير المتكلم، صاغ القصة الثانية بضمير الغائب، الأمر الذي الزمه حذف مشاهد واجراء تعديلات كثيرة في السرد مما جعل القصة في قالبها الجديد تختلف في طبيعتها تمام الاختلاف عما كانت في نسختها الأولى .

ويقارن بيليد في دراسته القيمة بين القصتين مقطعا مقطعا، موضحا أوجه الخلاف بينهما وتحللا العناصر التي تتركزان عليهما . ويخلص الى القول : " أن المؤلف لم يكتف في الصياغة الثانية بحذفه اقساما من الحكمة المركزية وإنما غير أيضا دلالة هذه الحكمة . (...) . فبدلا من التسليم بالأمر في الصياغة الأولى نجد الاحتجاج في الصياغة الثانية" (ص ٢٤) . وقد الحق بيليد دراسته بعثت نص القصتين مع الاشارة الى رقم الصفحات في طبعتهما القاهرية .

ان هذه الدراسة التي جاءت كباكورة اعمال دراسية تصدرها جامعة تل - ابيب تحت اسم "دراسات ونصوص أدبية" ، تضيف مجهودا قيما لدراسة ادب محمود تيمور على ضوء علم الأدب المقارن . ويبدو ان اساتذة الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة يولون اهتماما خاصا بهذا الكاتب وبطريقة صياغته الجديدة لأعمال سابقة له، فقد نشر البرونسور ساسون سومبخ، رئيس قسم اللغة والأدب العربي، دراسة مقارنة لمسرحية كذب في كذب بنسختها العامة والفصحى، صدرت عن جامعة برنستون في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٥ . وما لا شك فيه ان دراسات على هذا المستوى جديرة بالاهتمام والتقدير .

شمعون بلاص